

IRACOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غدا لإدارة المخاطر وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق



هل ستعمل الاتفاقية الأمنية العراقية - التركية على تحجيم النفوذ الإيراني على العراق؟

يعمل العراق على تحديث أسطول طائراته المروحية ودفاعه الجوي بشكل كبير

المناورة بين التحديات



مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر»

هي مركز بحثي واستشاري مستقل يختص بتحليل المخاطر الوطنية والدولية التي تواجه العراق، مع تركيز على الأمن القومي والاستقرار السياسي والاقتصادي، وتقديم حلول استراتيجية تدعم صنع القرار لبناء عراق آمن ومستدام.



غداً لإدارة المخاطر
Ghadan For Risk Management

IRACOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن مؤسسة غداً لإدارة المخاطر وترصد ما
تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRACOPY
Iraq In Global Think Tanks

د. عباس راضي
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري
أحمد الوندي

فريق التحرير



+9648905400123



Head@hewariraq.com

المحتويات

الصعود الصيني في
قطاع الطاقة العراقي:
من وافد جديد الى
لاعب مهيمن

9



27

هل ستعمل الاتفاقية
الأمنية العراقية -
التركية على تحجيم
النفوذ الإيراني على
العراق؟

يعمل العراق على
تحديث أسطول طائراته
المروحية ودفاعه
الجوي بشكل كبير



35

41



المناورة بين
التحديات

هذا العدد

يتناول هذا العدد من IraqCopy مقالا للكاتبين سردار عزيز ويريغان سعيد بعنوان «الصعود الصيني في قطاع الطاقة العراقي: من وافد جديد الى لاعب مهيم». يحدد المقال المنشور على موقع معهد دول الخليج العربية في واشنطن الأسباب والمتغيرات التي ساهمت في جعل الشركات الصينية أكبر المستثمرين في قطاع الطاقة العراقي. فيرى الكاتبان بان اقبال الشركات الصينية على الاستثمار في ظل المخاطر التي تعتري البيئة الاستثمارية العراقية واستعدادها للتكيف مع عراقيل وتحديات هذه البيئة منحها مكانة الصدارة في سوق الطاقة. ويضيف الكاتبان بان النخب السياسية العراقية تفضل الاستثمارات الصينية على نظيرتها الغربية بسبب التاريخ التدخلي المثير للجدل لهذه الشركات ودولها في السياسات الداخلية للشرق الأوسط.

كما يتضمن العدد مقالا للباحث بيار افكي الزميل في معهد كروك لدراسات السلام الدولي في كلية كيو للشؤون الدولية بجامعة نوتردام الامريكية. يتسائل بيار في مقاله المعنون «هل ستضعف الاتفاقية الأمنية التركية العراقية من قبضة إيران على العراق؟ حول تأثيرات مذكرة التفاهم التي وقعتها بغداد وانقرة حول التعاون العسكري والأمني في مجال مكافحة الإرهاب. حيث يرى بيار والذي عمل صحفيا في إقليم كردستان العراق لمدة عشر سنوات بان زيارة الرئيس التركي للعراق في شهر نيسان

الماضي مهدت السبيل نحو توقيع هذا الاتفاق. ويمضي المقال المنشور في موقع مركز ستمسون الأمريكي للدراسات ان تعزيز النفوذ التركي في العراق امنيا واقتصاديا قد يكون من شأنه منافسة النفوذ الإيراني الراسخ والهام في البلاد.

ويغطي العدد ايضا مقالا منشورا في مجلة Forbes الامريكية المتخصصة بالمال والاعمال والتجارة بخصوص الجهود العراقية في مجال تحديث اسطول الطائرات المروحية والدفاع الجوي الخاص به. حيث يذكر كاتب المقال، الصحفي پول ايدون، بان العراق زاد من مساعيه لتنويع مصادر تزويد جيشه بالطائرات المروحية وأنظمة الرادار عن طريق التعاقد مع دول مثل كوريا الجنوبية وفرنسا، في خطوة مهمة تمثل انتقال واضح عن نهج سابق تمثل بالاعتماد شبه الحصري على شراء المروحيات الروسية. ويعزو المقال هذا التغير الى عدة متغيرات أهمها الحرب الروسية الأوكرانية والانسحاب التدريجي للقوات الامريكية من العراق.

وأخيرا يرصد العدد تقريراً حرره دانيال ستيرنوف و ريتشارد برونز و محمد دروازة، المحللون في مؤسسة Energy Aspects تناولوا فيه الافاق الجيوسياسية العالمية والإقليمية والانعكاسات المحتملة لنتائج الانتخابات الامريكية على جملة من القضايا والأزمات العالمية الراهنة بالإضافة الى تأثيرات ذلك على أسواق الطاقة والنفط العالمية. ويستعرض التقرير المعنون «المناورة بين التحديات» اهم بؤر التوتر الدولية مع التركيز على الحرب الإسرائيلية في غزة ولبنان، والحرب الروسية الأوكرانية، ومستقبل العلاقات الامريكية الإيرانية مع وصول إدارة جديدة للبيت الأبيض بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة.

الصعود الصيني في قطاع الطاقة العراقي: من وافد جديد الى لاعب مهيم

الكاتب:

يريقان سعيد

زميل غير مقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن باحث في برنامج مصطفى البارزاني للدراسات الكردية العالمية في كلية الخدمة الدولية بالجامعة الأمريكية في واشنطن.

سردار عزيز

باحث ومحلل وكاتب عمود ومستشار اسبق في برلمان إقليم كردستان مهتم بالعلاقات الصينية مع العراق ومع إقليم كردستان العراق وقضايا الحوكمة والمؤسسات.

المصدر:

معهد دول الخليج العربية في واشنطن

https://agsiw.org/wp-content/uploads/202410//Saeed_Chinalraq_final.pdf

23 تشرين الأول 2024

غداً لإدارة المخاطر - فيصل عبد اللطيف



ملخص تنفيذي

خرجت شركات الطاقة الصينية من جولة تراخيص وزارة النفط العراقية في شهر أيار الماضي والتي عرض فيها 29 رقعة استكشافية نفطية وغازية كطرف مهيم بعد ان نجحت هذه الشركات في تأمين عشر من أصل ثلاثة عشر عقدا تم توقيعها خلال هذه الجولة. وكانت شركة شيل هي الشركة النفطية الغربية الوحيدة التي شاركت في جولة التراخيص ولم تفز باي عطاء. ولم تبد شركات النفط الغربية او الامريكية الدولية اهتماما بتقديم أي عرض على الرغم من التحسينات التي طرأت على الشروط المالية للعقود. ويؤشر هذا النجاح المدوي للشركات الصينية تحولا مهما، معززا من وضع الصين القوي أصلا في مشهد قطاع الطاقة العراقي ويشكل تحديا كبيرا لوضع واشنطن الاستراتيجي في المنطقة. تأتي الهيمنة الصينية المتنامية في وسط تطورات متناقضة ظاهريا، ففي شهر نيسان الماضي، وقع رئيس الوزراء محمد السوداني العديد من مذكرات التفاهم مع شركات طاقة أمريكية، ركزت تحديدا على تطوير الغاز وإنتاج الطاقة. هذا التركيز يتماهى مع اهداف واشنطن الاستراتيجية الرامية الى تقليص نفوذ إيران السياسي في العراق وكذلك تعطيل الاندفاع الصيني للهيمنة على قطاع الهيدروكربونات العراقي. ان التناقض بين مذكرات التفاهم التي تم توقيعها من قبل الشركات الامريكية والعقود الممنوحة للصين توضح تباينا بين طموحات واشنطن وحقائق بيئة الاستثمار العراقية.



الصعود الصيني في قطاع الطاقة العراقي: من وافد جديد الى لاعب مهمين



مقدمة

لقد حولت احتياطات النفط العراقية المهيولة والتي تقدر بحوالي 145 مليار برميل البلاد الى مجال جذب لشركات النفط الدولية بعد الإطاحة بصدام حسين في عام 2003. ولم يكن هذا الامر تحولا اقتصاديا فقط، بل مثل عودة الى حقبة زمنية غابرة. ففي عام 1972 تسبب تأميم النفط بقطع الروابط مع شركات الطاقة الغربية، عازلة صناعة النفط العراقي عن الاستثمار والخبرة الغربية. وتسببت هذه العزلة والتي تلتها عقود من الحرب والعقوبات المقيدة بترك الاقتصاد العراقي والبنى التحتية للطاقة في حالة من الانهيار. مدفوعا بالحاجة الماسة للموارد المالية والخبرات الفنية بعد الغزو الأمريكي، فتح العراق ابوابه الى كل من الشركات الغربية والشركات الصينية. وكانت هذه الخطوة الاستراتيجية أساسية لبعث الحياة في شركات النفط وخلق الإيرادات المالية الضرورية لإعادة الاعمار.

استغلت الشركات الغربية والصينية بسرعة فرصة الاستثمار في الإمكانيات العراقية. في الوقت الذي كانت فيه شركات النفط الغربية مدفوعة بشكل رئيس بالفرص الربحية التي تتيحها احتياطات النفط العراقي

الضخمة وغير المستغلة، رأت الصين الاستثمار على انه ضروري لأمن الطاقة ووسيلة لتوسيع تواجدتها تدريجيا في بلد هيمنت عليه المصالح الغربية فيما مضى.

في عام 2008، منحت شركات نفط عملاقة مثل شيل وبريتش بتروليوم وشيفرون وتوتال عقود بالإسناد المباشر من اجل تطوير حقول نفطية رئيسية في البلاد ولمدة عام واحد. ولكن، قام العراق بفسخ هذه العقود في وقت لاحق تحت الضغط حيث تم النظر الى هذه الشركات على انها استغلت بشكل غير عادل الغزو الذي قادته الولايات المتحدة للعراق وانتفعت من إجراءات تعاقدية تفتقر الى المنافسة المطلوبة. لتجد الشركات الغربية نفسها في ظل غمامة من الشك، حيث نظر الى افعالها من منظار امتلاك دوافع خفية بسبب دورها المزعزع للاستقرار في سياسات دول الشرق الأوسط خلال القرن الماضي.⁽¹⁾ وفقا لاستطلاع رأي تم اجراءه في عام 2003، وجد ان هناك حوالي 80 بالمئة من العرب يعتقدون بان النفط كان الدافع الرئيس وراء الحرب الامريكية.⁽²⁾ لذلك، ساهم منح شركات النفط الخمس الكبرى حصرا عقودا بإسناد مباشر بإذكاء هذه المخاوف.

في الوقت الذي كانت تتعرض فيه سمعة شركات النفط الغربية الى ضربات متتالية بسبب تجاوزاتها متسببة بتآكل موقعها المهيمن، سلك الصين نهجا مختلفا. ففي عام 2007، وكبادرة حسن نية ولأجل بناء جسور ثقة مع القيادة العراقية الجديدة، اعفت الصين العراق عن 6.7 مليار دولار من التزامات الديون المستحقة عليه. وتخلت الصين عن ديون مستحقة ترتبت على العراق خلال حقبة نظام صدام حسين من اجل تسهيل الوصول الى العطاءات الخاصة بمشاريع النفط والبنية التحتية.⁽³⁾

في الوقت ذاته، تبنت الصين سياسة الحذر الدبلوماسي تجاه الولايات المتحدة،⁽⁴⁾ متجنبه النقد العلني لغزو الاخيرة العراق ومؤكدة على رغبة الصين في المساهمة في إعادة اعمار العراق.⁽⁵⁾ وبسلوكها هذا المسار الحذر، هدفت الصين الى حماية امنها القومي ومصالحها التجارية في العراق في الوقت الذي ادارت فيه التوترات مع الولايات المتحدة ببراعة. خلاصة الامر، ان السلوك الصيني التعاوني والمهادن سياسيا اخفى بطياته

مناورات استراتيجية غايتها تأمين الوصول الى قطاع النفط العراقي ومشاريع إعادة الاعمار.

لقد أتت هذه الاستراتيجية اكلها في عام 2008 عندما اعادت بغداد وشركة النفط الوطنية الصينية بإحياء صفقة نفطية تعود الى عام 1997 من اجل تطوير حق الاحدب النفطي. فقد كان معظم النشاط في هذا الحقل في نهاية التسعينات محصورا على عمليات الاستطلاع الأولية نظرا للعقوبات الاقتصادية التي كانت مفروضة على العراق في ذلك الوقت. وحاولت الصين الاستثمار في حقل حلفاية النفطي الى ان هذا السعي لم يتبلور عنه توقيع اي عقود مع العراق.⁽⁶⁾ ومع رفع العقوبات بدء التطبيق التدريجي لبنود العقد لتصبح الصفقة الصينية للعمل في حقل الاحدب النفطي اول عقد نفطي ذو أهمية اتمته الحكومة العراقية بعد سقوط نظام صدام حسين. لقد تجاوز حقل الاحدب النفطي أهدافه الإنتاجية بشكل كبير عائدا على العراق بمكسب يبلغ قدرة 10 مليارات دولار لتوظيفها فيه جهود إعادة الاعمار.⁽⁷⁾ ولكن، وكما أشار الى ذلك أحد المسؤولين الصينيين في قطاع النفط في عام 2009، ان الربح لم يكن الدافع الأساسي وراء الانخراط الصيني في بادئ الامر، فالصفقة كانت تتعلق بشكل كبير «بوضع قدم على عتبة باب» صناعة النفط العراقية والاستثمار في حقول أكبر بمرات من حقل الاحدب النفطي.⁽⁸⁾

ثم استطاعت الشركات الصينية تأمين عقود إضافية في العراق في عملية تقديم للعطاءات جرت في عام 2009 الى جانب شركات أخرى مثل اكسون موبيل وبريتش بيتروليوم وايني وشيل.⁽⁹⁾ ولتقليل المخاطر، دخلت معظم هذه الشركات قطاع النفط العراقي كتكتل موحد وفي اغلب الحالات بشراكة مع الشركات الصينية.⁽¹⁰⁾ ولكن، من بين كل هذه الشركات، لم تستمر الا شركة بريتش بيتروليوم وشركة ايني الإيطالية بالعمل داخل البلاد. فشركة اكسون وشركة شيل قامتا بتحويل اسهمهما الى شركات صينية وشركات أخرى بسبب الشروط التعاقدية غير المشجعة والبيروقراطية والبيئة الاستثمارية الطاردة والاهم من ذلك بسبب التباين السياسي بين واشنطن وبغداد والذي ترجم على ارض الواقع على شكل مخاطر مالية وامنية للشركات النفطية الغربية.⁽¹¹⁾

ان التحالف العراقي مع الصين انطلق في نهاية عام 2014 في خضم القتال بالضد من داعش. في ذلك الوقت كانت بغداد بحاجة ماسة الى المساعدة الأمنية والمالية الامريكية لإيقاف تمدد داعش في البلاد. وعلى الرغم من ان رئيس الوزراء المنتخب حديثا حيدر العبادي كان ينظر اليه على انه مقرب من الولايات المتحدة، الا ان زيارته الى الصين في ذلك العام هي التي وضعت أسس هذه العلاقة الاستراتيجية⁽¹²⁾ واكتسب التوجه العراقي نحو الصين زخماً إضافياً في فترة حكم رئيس الوزراء عادل عبد المهدي والذي عمق وبشكل فاعل روابط العراق مع بكين. وكان الجزء الأهم من هذه الشراكة هي صفقة فريدة يصدر العراق بموجبها 100,000 برميل من النفط يوميا الى الصين بمقابل المساعدة في مجال إعادة البناء⁽¹³⁾ في شهر أكتوبر من العام 2023 وكجزء من اتفاقية إطار التعاون العراقية الصينية، زادت حكومة رئيس الوزراء محمد شياع السوداني صادرات النفط العراقية الى الصين من 100 الف برميل يوميا الى 150 الف برميل⁽¹⁴⁾. وعلى الرغم من ان هذا يعود في جزء منه على الأرجح الى حسابات تتعلق بالنشاط التجاري العراقي، الا ان خطوة السوداني والمعمدة على اتفاق اطار التعاون ابرزت التزام بغداد بدعم المشاريع الاستراتيجية بالتعاون مع نظرائه الصينيون في الوقت الذي يتم فيه تنحية المصالح الغربية جانبا⁽¹⁵⁾. حالياً، تنشط الشركات الصينية في 24 حقل نفطي وغازي في عموم العراق وستزيد العقود العشرة التي تم منحها الى شركات صينية مؤخراً هذا الرقم الى 34 مانحة بكين افضلية غير مسبوقة في قطاع الهيدروكربونات العراقي⁽¹⁶⁾.

المشاعر المشتركة المعادية للاستعمار

لقد أصبحت الصين وبشكل متزايد ذات جاذبية الى النخبة السياسية العراقية، تحديدا النخبة الشيعية منها، ويعود ذلك في سببه الى مزيج من العوامل التاريخية والجيوستراتيجية والحكومية. لقد خلقت هذه العوامل بيئة مواتية للاستثمار الصيني في قطاع الطاقة العراقي، بشكل فاق على مصالح ونفوذ شركات النفط الغربية. ان استعداد الصين للاستثمار في

مشاريع البنى التحتية العملاقة والذي اقترن مع قدرتها على تقديم حزم مالية من دون شروط سياسية يزيد من جاذبيتها.

يتناقض النهج الصيني اللاتدخلي بشكل كبير مع السياسات الغربية المتطفلة ويتناغم مع رغبة الزعماء العراقيين بتعزيز سيادة العراق. وهذا الامر يتمتع بأهمية خاصة في قطاع الطاقة. ويتأثر هذا المنظور، وتحديدًا عندما يتعلق الامر بالنفط، بمعتقد راسخ معادي للاستعمار له جذر عميق يرتبط بالتاريخ والشعور الوطني في البلاد. ان امتلاك الشعب للثروات الطبيعية صار أحد السمات المعروفة للدستور العراقي ما بعد عام 2003، حيث اشارت المادة 111 من الدستور بشكل صريح الى ان موارد النفط والغاز هي ملك للشعب العراقي. وعلى هذا الأساس كانت عقود الخدمة الفنية الحذرة التي منحت لشركات النفط الدولية في عام 2009 متأثرة بوقع الإحساس العالي للملكية الوطنية للنفط.

لقد خلقت التوترات المستمرة بين النخبة الشيعية الحاكمة في العراق والولايات المتحدة مناخا غير ملائما للاستثمار الغربي. فزعماء الشيعة في العراق ينظرون الى أفعال واشنطن على انها محاولات لتقويض سلطتهم وهو ما يقود الى غياب عميق للثقة وشكوك حيال النوايا الامريكية. ويجد هذا الحذر اسسه في سلسلة من الأفعال قامت بها الولايات المتحدة تم تفسيرها على انها مقوضة لسلطان ونفوذ هؤلاء بما في ذلك قيام وزارة الخزانة الامريكية بفرض عقوبات على مصارف عراقية وافراد شيعة بسبب غسيل الأموال وانتهاك للعقوبات،⁽¹⁷⁾ الحرب المحدودة والهجمات بالطائرات المسيرة على قيادات الفصائل المسلحة ضمن الحشد الشعبي،⁽¹⁸⁾ والترويج لمشاريع خلق إقليم سني في غرب العراق.⁽¹⁹⁾ نتيجة لذلك، عبر انعدام الثقة السياسية هذا عن نفسه على شكل غياب الفرص استثمارية امام الشركات الامريكية.

فالشركات الامريكية، وتحديدًا الشركات النفطية، ينظر اليها اليوم على انها امتداد للسياسة الخارجية للولايات المتحدة.⁽²⁰⁾ ومن اجل تجنب أي تداعيات سياسية ودبلوماسية محتملة، تفضل النخبة العراقية الحاكمة استبعاد الشركات الامريكية وبالتالي تقليل مخاطر مواجهة قوتهم الكبيرة في الضغط والتأثير.⁽²¹⁾ وهكذا، فان التداخل التاريخي ما بين التدخلات

العسكرية الامريكية والسمعة المثيرة للجدل لشركات النفط الغربية التي تعود جذورها الى ارثها في استغلال الموارد والتدخل السياسي في الشرق الأوسط ساهم بشكل كبير في تقويض وضع ومكانة الشركات الغربية في العراق. طغى غياب الثقة هذا على التفاعلات ما بين هذه الشركات والعراق بشكل حال دون تطوير علاقات متبادلة تعود بالنفع على الطرفين. على النقيض من ذلك، يقف التاريخ الى جانب الصين في هذا الشأن، ولا يعود هذا الامر فقط الى كونها لاعب جديد في قطاع الطاقة العراقي ليس لديه سجل من التدخلات السياسية ولكن أيضا بسبب ما ترسمه النخبة السياسية الشيعية من أوجه شبه بين ما مروا به من «عقود من الاضطهاد»⁽²²⁾ و«قرن الازلال» الصيني والذي عاشته الصين من القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين والذي اتسم بالهيمنة الأجنبية والاستغلال والاضطهاد.⁽²³⁾ فقدرة الصين على تحرير نفسها من نير الامبريالية بالنسبة لهؤلاء يخدم كنموذج لضمان نجاة الشيعة والسلطة في العراق. ساهمت هذه النظرة الى العالم سواء كانت صحيحة ام لا في تقوية الروابط السياسية والاقتصادية بين النخب الشيعية وبكين.⁽²⁴⁾ هذه الديناميات غرست إحساسا بالأمن والثقة لدى الزعماء الشيعة عند التفاوض مع نظرائهم الصينيين الذين لا يتمتعون بنفس السمعة التي يتمتع بها الغربيون من ناحية النزوع المحموم نحو تعظيم الأرباح.

العامل الجيوسياسي

من الناحية الجيوسياسية، ينظر الى الولايات المتحدة وبشكل متزايد على انها قوة في طور التراجع في منطقة الشرق الأوسط، في الوقت الذي ينظر فيه الى الصين على انها قوة صاعدة. في ظل هذا المشهد المتغير، يسعى المسؤولون العراقيون، كغيرهم في المنطقة، الى تقوية روابطهم السياسية والاقتصادية مع الصين كجزء من استراتيجية أوسع لتنويع علاقاتهم الاقتصادية والدولية لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. فهؤلاء ينظرون الى الصين على انها شريك يمكن الاعتماد عليه وقادر على رعاية التنمية الاقتصادية في بلادهم من دون تدخل سياسي او فرض لقيود.

الولايات المتحدة أيضا ينظر اليها على انها تقوم بأعمال من شأنها تخريب السيادة العراقية، بشكل يقوض من مصداقية الولايات المتحدة ويتركها عرضة للوصم بالتآمر والاتهام بامتلاكها اجندات خفية. كما ان القيود المصرفية والنقدية التي يفرضها الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي على العراق ينظر اليها على انها استخدام للدولار الأمريكي كسلاح بالضد من العراق،⁽²⁵⁾ وعزز فرض الولايات المتحدة لعقوبات على شركات وافراد وجماعات عراقية من الاعتقاد السائد بين النخبة الشيعية الحاكمة بان واشنطن حليف لا يمكن الاعتماد عليه. ففي شهر نيسان، اتهم زعيم عصائب اهل الحق، وهي فصيل مسلح متحالف مع إيران، الولايات المتحدة باستخدامها القوة الاقتصادية للإبقاء على وجودها العسكري في العراق.⁽²⁶⁾ وحث اخرون العراق على تنويع مصادر الحوالات المالية الدولية بعيدا عن الدولار للحد من مخاطر الإجراءات العقابية التي قد تتخذها واشنطن في المستقبل. وهكذا، يرى زعماء شيعة الصين كبديل أكثر مقبولة في مجال دعم التنمية في العراق. وتردد صدى هذا الشعور على لسان رئيس الوزراء العراقي الأسبق عادل عبد المهدي والذي أشار بالقول «معا مع أصدقائنا الصينيون، حاولنا اغتنام الفرصة التاريخية للتنمية في العراق»⁽²⁷⁾ في شهر أيار الماضي وقع السوداني صفقة مع شركة الصين الوطنية للهندسة الكيماوية قيمتها 8 مليارات دولار لغرض انشاء مصفى الفاو⁽²⁸⁾ ومنحها العديد من عقود النفط والغاز المهمة بعد أيام قليلة من عودته من زيارة الى واشنطن استغرقت أسبوعا كاملا في شهر نيسان الماضي.⁽²⁹⁾ في لقاء مع رئيس شركة البترول الوطنية الصينية في شهر حزيران الماضي اكد السوداني على إمكانية دمج مبادرة الحزام والطريق الصينية مع طريق التنمية العراقي والذي يهدف الى ربط الخليج مع تركيا ومن هناك الى اوربا.⁽³⁰⁾ تعكس المبادرات الانفة، وعلى الرغم من وجود المحاولات الاستثمارية ذات التوجه الغربي الذي رعاها السوداني، تمحورا استراتيجيا من قبل النخبة الشيعية نحو تعضيد الروابط مع القوى الشرقية وتقليل الاعتماد على التحالفات الغربية.

الامن

يعد انعدام الاستقرار السياسي المزمّن ونفوذ الجماعات المسلحة مصدرا من مصادر القلق الامني للشركات الغربية. فمخاطر الهجمات والخطف والابتزاز تردع الكثير من الشركات عن الاستثمار في السوق العراقية.

تأجلت خطة الحكومة العراقية لعقد جولة تراخيص الاستكشافات النفطية والغازية الخامسة والسادسة والتي كان من المزمع عقدها في شهر نيسان الى ما بعد انتهاء زيارة السوداني الى واشنطن. كان هدف السوداني الرئيس من هذه الزيارة طرح العراق كبلد مهياً للاستثمار الغربي وتحديدًا في مجال الطاقة وتأمين شراكات مع الشركات الأمريكية المختصة في استخراج الغاز وتوليد الطاقة. وقع السوداني خلال هذه الزيارة العديد من مذكرات التفاهم مع شركات الطاقة في الولايات المتحدة مثل شركة هني وول وجنرال الكتريك وكي بي ار وترانس أتلنتيك بتروليوم وبيكر هيويس وايميرسون الكتريك وارك إنيرجي، املا بجذبها وإيصال رسالة إيجابية الى شركات الطاقة الغربية الأخرى للمشاركة في جولات التراخيص المقررة في شهر أيار.⁽³¹⁾

وعلى أي حال، فقد وجه الهجوم بالطائرات المسييرة على حقل خور مور الغازي في إقليم كردستان يوم 26 نيسان ضربة قاسية لجهود السوداني لأقناع شركات النفط بالاستثمار في العراق.⁽³²⁾ أبرز هذا الهجوم الذي أدى الى مقتل أربع عمال يمنيين حقيقة امتلاك الفصائل المسلحة الشيعية القدرة على الحاق خسائر بشرية واضرار مالية كبيرة.⁽³³⁾

تمتلك هذه الفصائل نفوذاً سياسياً مهماً داخل حكومة السوداني وهي غالباً ما تكون ميالة للتعاون مع شركات ومؤسسات ترى فيها انها محايدة سياسياً. وعليه، فان مثل هكذا شركات قد تجد نفسها في وسط ملائم للفرص الاستثمارية.

على النقيض من ذلك، قد تواجه الكيانات القادمة من دول تعتبر معادية لهذه الجماعات صعوبات كبيرة. على العكس من الشركات النفطية الغربية متعددة الجنسيات، تدل اتفاقيات النفط والغاز الأخيرة على ان الشركات الصينية رسخت وجودها داخل ديناميكيات القوة المعقدة هذه. وشكل

هذا الامر عائقا قاسيا امام السوداني في جهوده لتأمين استثمارات أمريكية في قطاع الطاقة العراقي كجزء من استراتيجية شاملة تهدف الى تقليل اعتماد البلاد على استيرادات الغاز والكهرباء الأجنبية.

الفساد

يمثل الفساد أحد اهم مصادر القلق الاقتصادي في العراق وخاصة بالنسبة للمستثمرين الأجانب، فالرشوة غالبا ما تلعب دورا جوهريا في تأمين العقود حيث تعد العمولات والعلاقات مع شخصيات او جماعات نافذة ومتجذرة في داخل النظام امرا حاسماً في هذا المجال. يثير هذا الفساد المتفشى داخل الحكومة العراقية مخاوف لدى الشركات الغربية. فالخوف من الممارسات الجائرة والرشوة وصعوبة تطبيق العقود تجعل هذه الشركات قلقة من الاستثمار بكثافة في البلاد. فالممارسات الانفة تمثل مخاطرا جدية تحت قانون مكافحة الممارسات الأجنبية الفاسدة والذي يمنع الشركات الامريكية والافراد من الانخراط في مثل هكذا نشاطات واستخدامها لضمان الحصول على مشاريع تجارية. هنالك قيود قانونية مشابهة لهذه تنطبق على شركات غربية أخرى، تمنعها من المشاركة في ممارسات فاسدة من اجل تعزيز مصالحها. ففي التاسع عشر من شهر أيار الماضي كشفت السفارة الألمانية في العراق كرسيتانة هومان لقناة الشرقية بان الشركات الألمانية في العراق، والتي تنشط أساسا في قطاع الكهرباء والصحة، واجهت مطالب بدفع رشى من قبل مسؤولين حكوميين.⁽³⁴⁾

يتداخل الاقتصاد السياسي في العراق بشكل كبير مع الفساد ويغذيه التفاعل بين النخب السياسية والأحزاب والفصائل المسلحة. فالحشد الشعبي العراقي أسس «مكاتب اقتصادية» تتيح له الوصول الى الاقتصاد الرسمي - تأمين العقود الحكومية، المشاركة في جهود إعادة الاعمار، والاستثمار في قطاعات مختلفة. ويضمن الحشد الشعبي منح العقود والفرص الاستثمارية الى الشركات المرتبطة به بالاستفادة من نفوذه الكبير داخل المؤسسات الحكومية.⁽³⁵⁾

وفي الوقت الذي ينفر فيه هذا النموذج السياسي والاقتصادي القائم على ثقافة العلاقات الشخصية والفساد الشركات الغربية، يبدو انه يثبت فائدته للاستثمار الصيني. لقد وظفت الشركات الصينية ثقافة المحسوبية لتعزيز مصالحها التجارية على حساب شركات النفط الدولية الغربية. في مقابلة مع برنامج مختص بالأعمال يبيث على قناة العراق HD 24، زعم الخبير في إدارة الازمات علي الجابر بان العمولات وتحديد العقود المسبق هو ما ساعد الشركات الصينية على الفوز بمعظم جولات التراخيص الأخيرة.⁽³⁶⁾ ويذكر علي الجابر ان الشركات الصينية دفعت رشى وقامت بتشغيل عشائر محلية وتعاونت مع المكاتب الاقتصادية التابعة للجماعات المسلحة كجزء من استراتيجيتها للفوز بالعقود في مجمل عملياتها التجارية.⁽³⁷⁾ نتيجة لذلك، وسعت الشركات الصينية وبشكل كبير وجودها في عموم قطاعات الاقتصاد العراقي. في الوقت ذاته، ان الدعم الظاهر للبنية السياسية القائمة من قبل الصين يجد على ما يبدو تقديرا من النخب العراقية التي تستفيد منه سياسيا واقتصاديا.

البيئة التنظيمية والعقود

لا يزال الإطار التنظيمي للاستثمارات في العراق مبهما ومعقدا. فالمصالح التجارية لا تزال تواجه تحديات بيروقراطية وعقبات قانونية كبيرة. وقد قوض غياب الشفافية والتطبيق غير المتسق للوائح والشروط العقدية والقوانين ثقة المستثمرين بالبيئة التنظيمية في العراق كوسيط عادل. وتجلت مثل هكذا مخالفات على سبيل المثال في تأخير الدفعات والنزاعات التعاقدية المستعصية مع الحكومة العراقية. وهكذا، تسببت الالتزامات المالية غير الموثوقة بخلق مخاطر مالية كبيرة وتآكل ثقة المستثمرين في بيئة الاستثمار العراقية من وجهة نظر شركات النفط الغربية الدولية.

وكما تم الذكر انفا، فقد كان العراق حذرا عندما فتح قطاع الهيدروكربونات الخاص به امام شركات النفط الدولية بسبب تأثر رؤى الأجهزة البيروقراطية العراقية بتاريخ طويل من ارتباط النفط بالوطنية والتي تنظر الى شركات النفط الغربية بعين الشك كمستغل محتمل لثروات البلاد الطبيعية. ولذلك،

أخذت العقود النفطية التي منحت خلال جولات التراخيص الأولى شكل عقود الخدمة الفنية، وهي صيغة استخراجية ينظر اليها غالباً على حامية للسيادة وللموارد الطبيعية على المدى البعيد. وفقاً لهذه الاتفاقيات، تدفع الحكومة العراقية لشركات النفط رسوماً محددة لكل برميل نفط يتم استخراجه.⁽³⁸⁾

لم تكن البنود المالية لهذه العقود، حتى بالنسبة لحقول مستغلة بشكل جيد مثل الرميّة ومجنون الزبير والتي يصل احتياطيها المؤكد الى أكثر من 60 مليار برميل، كافية لشركات النفط الدولية الغربية لتأمين الربح الاستثماري.⁽³⁹⁾ وهكذا، ساهمت اللاجدوى الاقتصادية لهذه العقود في انسحاب شركات النفط الدولية الغربية بعد أن وصلت المفاوضات الرامية لتحسين بنودها الى طريق مسدود. وعطل هذا الأمر من قدرة العراق على جذب الاستثمارات والوصول الى الإنتاج المستهدف وخاصة من قبل الشركات الغربية بما في ذلك بعض الشركات الأمريكية.⁽⁴⁰⁾ علاوة على ذلك، قللت الفقرات المالية الغير جذابة للعقود خلال جولات التراخيص اللاحقة بالإضافة الى عوامل أخرى من اهتمام شركات النفط الدولية، وهو ما دفع الكثير منها الى الامتناع ان المشاركة في عمليات تقديم العطاءات.⁽⁴¹⁾ من أجل جذب شركات النفط العالمية، قامت وزارة النفط العراقية في عام 2018 بتقديم نموذج أكثر جاذبية لعقد التطوير والإنتاج خلال الجولة الخامسة من التراخيص منحت لاحدى عشر حقلاً جديداً للنفط والغاز. صمم نموذج مشاركة الأرباح هذا ليكون ذو قابلية على الاستجابة الى التباينات في كلف انتاج النفط الخام. ففي الوقت الذي ترتفع فيه أسعار النفط وتنخفض فيه كلف الإنتاج، سيعود هذا الأمر بالطبع بالفائدة على كلا الطرفين؛ على العكس من ذلك، فإن الأسعار المتدنية والتي تقترب من ارتفاع في الكلف تميل الى ترجيح كفة الفائدة نحو نصيب الحكومة.⁽⁴²⁾

ومهما يكن من الأمر، لم يكن تحسين الشروط المالية للعقود واصلاحها كافياً لإقناع شركات النفط الغربية للاستثمار في العراق. على سبيل المثال، كانت شركات كبرى مثل اكسون موبيل وتوتال وايني مؤهلة للدخول في جولة التراخيص الخامسة، الا ان شركة ايني كانت الوحيدة التي قامت بتقديم عطاءات والتي لم يكتب لها النجاح في نهاية المطاف.⁽⁴³⁾ تسبب

غياب التنافس في خلق بيئة مواتية للشركات الصينية لتقديم عطاءاتها، ليؤدي ذلك لفوز شركتين صينيتين، جيو جيد و يوناتيد انيرجي كروب، مع شركة الهلال النفطية الإماراتية (والتي أبدت اهتمامها في وقت سابق للعمل في كوردستان)، بستة عقود في الوقت الذي لم تنجح فيه بقية التكتلات من الحصول على عقود في هذه الجولات.

من اجل جذب شركات النفط الدولية للمشاركة في جولات تراخيص النفط والغاز الخامسة والسادسة، قامت وزارة النفط العراقية بتحسين شروط العقود مرة أخرى بما في ذلك طرح نموذج سخي لمشاركة الأرباح امام المتعاقدين.⁽⁴⁴⁾ ولكن، برز نمط مشابه لما حدث خلال فترة جولة تراخيص عام 2018، ولكن على مستوى أكبر. فللمرة الثانية، عاد غياب المنافسة من الشركات الغربية بالفائدة على شركات الطاقة الصينية، ليتمكنها من توظيف هذه الفرصة لتحقيق انتصارات كبرى في مجال تأمين الحصول على العقود.

خاتمة

في الوقت الذي أكد فيه القادة العراقيون على أهمية الاستثمار الغربي في قطاع الطاقة، الا ان أفعالهم تزيد من اعتمادية العراق على الأسواق الصينية وشركات النفط. ان الخطاب الداعي الى تحجيم المشاركة الصينية المتنامية لا يتبلور في الاغلب ليأخذ شكل فعل واقعي. فالجهود الرامية لكبح النفوذ الصيني في واقع الامر كان لها تأثير محدود او منعدم أصلاً. بدلا عن ذلك، برز العراق كمصدر محوري للطاقة بالنسبة الى الصين، في الوقت الذي تمتلك فيه الشركات الصينية تأثيرا كبيرا داخل قطاع الهيدروكربونات العراقي. على الرغم من ان هذا التحول يعزز من امن الطاقة الصيني، الا انه ينسجم في الوقت ذاته ويعزز المصالح الاقتصادية والاهداف الجيوسياسية الإيرانية من خلال اضعاف النفوذ الاقتصادي للولايات المتحدة في العراق.

ان استمرار غياب الاهتمام من الشركات الغربية المدفوعة بالربح بالعمل في العراق يتجاوز مسألة الاعتبار المالية. فالبئية الاستثمارية العراقية بكل بساطة لا تستحق عناء المخاطرة السياسية والقانونية

والأمنية الموهولة التي تواجهها هذه الشركات. وفي الوقت الذي تعد فيه مراجعة الشروط المالية في عقود التراخيص خطوة في الاتجاه الصحيح، إلا أن بغداد تحتاج الى تحسين الاستقرار السياسي وتهيئة إطار قانوني محكم وبيروقراطية سلسلة ووضع أمن أفضل لجذب استثمارات شركات النفط الغربية الدولية. مثل هكذا عوامل تقلل من المخاطر وتطمأن الشركات حول جدوى استثماراتها على المدى البعيد. على العكس من ذلك، يبدو أن الشركات الصينية لا تردعها هذه المخاوف، فحتى هذه اللحظة، يبدو أن هذه الشركات تضع اعتبارات امن الطاقة وتعزيز نفوذها الجيوسياسي في الشرق الأوسط فوق اعتبارات الربح بما ينسجم مع مبادئ مبادرة الحزام والطريق. ويأتي هذا الامر في وقت ينظر فيه الى النفوذ الأمريكي في العراق وعموم المنطقة على انه في طور الانحسار.

الهوامش:

1. Netanel Avneri, "The Iraqi Coups of July 1968 and the American Connection," Middle Eastern Studies 51, no. 4 (2015) 649–63.
2. Shibley Telhami, "Arab Public Opinion on the United States and Iraq: Postwar Prospects for Changing Prewar Views," Brookings, June 1, 2003.
3. "Chinese Government Cancels \$6.7 Billion of the Government of Iraq's Outstanding Debt Obligations," Aid Data Project, William & Mary University, accessed August 29, 2024
4. Yitzhak Shichor, "Decisionmaking in Triplicate: China and the Three Iraqi Wars," in Chinese National Security Decisionmaking Under Stress, ed. Andrew Scobell and Larry M. Wortzel (Strategic Studies Institute War College, 2005), 191–228.
5. "China Wants Deals With Iraq to Remain," Al Jazeera, August 8, 2003.
6. "Oil, Business, and the Future of Iraqi Sanctions," The Washington Institute for Near East Policy, November 24, 1997.
7. Tang Tianbo, "Chinese Reconstruction Investment in Iraq and How It Is Being Misunderstood," Manara Magazine, July 2, 2022.
8. Haider Hamood Radhi Al-Shafy, "CNPC, CNOOC and SINOPEC in Iraq: Successful Start and Ambitious Cooperation Plan," Journal of Middle Eastern and Islamic Studies (in Asia) 9, no. 1 (2015): 78–98

9. Keith Bradsher, "As Iraq Stabilizes, China Bids on Its Oil Fields," The New York Times, June 30, 2009.
10. Kirsten Korosec, "Iraqi Oil Auction: Asian, European Countries Snap Up Contracts," CBS News, December 11, 2009.
11. Simon Watkins, "China Replaces Western Energy Firms in Iraq's Supergiant Oil Field," Oilprice.com, August 30, 2024.
12. Zana Gul, "The New Era in the Continuum of China and Iraq's Relationship," Asian Journal of Comparative Politics 8, no (December 5, 2022): 348-63.
13. Ibid.
14. "The Cabinet Decisions During Tuesday Session," Iraqi News Agency, October 17, 2023.
15. Yerevan Saeed, "An Attack in Iraq Sends a Message: Closed To Western Energy Business," New Lines Institute, July 24, 2024.
16. Kate Dourian, "Chinese Firms Snag Iraqi Oil and Gas Blocks," Arab Gulf States Institute in Washington, May 31, 2024
17. "Iraq Bans 8 Local Banks from US Dollar Transactions," Reuters, February 4, 2024.
18. Qassim Abdul-Zahra and Abby Sewell, "Airstrike in Central Baghdad Kills Iran-Backed Militia Leader as Regional Tensions Escalate," AP, January 4, 2024.
19. Suadad al-Salhy, "US Seeking to Carve Out Sunni State as Its Influence in Iraq Wanes," Middle East Eye, January 23, 2020.
20. Antonia Juhasz, "Why the War in Iraq Was Fought for Big Oil," CNN, April 15, 2013.
21. Tim Wheeler, "Control of Oil Fuels Bush War Against Iraq," People's World, September 20, 2002.
22. Ranj Alaaldin, "The Shia and the Battle for Survival," RUSI, August 2, 2013.
23. Alexander Rafatjoo, "A Century of Humiliation," in Modern China, ed. Cary Krosinsky (Palgrave Macmillan, 2020), 75-79.
24. Sardar Aziz, "Past Grievances Draw China and Iraq Closer Together," Doha Institute, August 12, 2024.
25. Zaher Mousa, "The US Holds Iraq Hostage With the Dollar," The Cradle, January 22, 2023.
26. Ahmed Mohammed, "Asa'ib Ahl al-Haq Leader Calls on Iraqi PM to Push for Greater Control Over Dollar Funds in US Visit," Channel 8, April 10, 2024
27. Adil Abdul-Mahdi, "China's Modernization Enlightening for Iraq," China Daily, November 22, 2022.

28. "Iraq Finalizes \$8 Billion Fao Refinery Deal," Gulf International Forum, August 6, 2024.
29. Amr Salem, "China's CNCEC to Build Al-Faw Investment Refinery Project in Southern Iraq," Iraqi News, May 15, 2024.
30. Amr Salem, "Baghdad Plans to Link China's Belt and Road With Iraq's Development Road," Iraqi News, June 10, 2024.
31. Yerevan Saeed, "An Attack in Iraq Sends a Message: Closed To Western Energy Business," New Lines Institute, July 24, 2024.
32. Ibid.
33. Ibid.
34. Al Sharqiya TV, "Game of Thrones: Christine Hohmann – German Ambassador to Iraq," accessed September 30, 2024, 42:13.
35. Rima Mansour, "Networks of Power: Mapping the Influence of Political and Economic Elites," Chatham House, February 25, 2021.
36. Ali Al-Jabar crisis management expert interview, Iraq 24 HD TV, May 31, 2024, 2:24.
37. Ali Al-Jabar crisis management expert interview, Iraq 24 HD TV, May 31, 2024, 2:24.
38. Mayah Shabib Al Shammari and Ahmed Sajjad, "Oil Policy and Investment licenses Contracts in Iraq (Analytical Study)," Gharee for Economics & Administration Sciences 16, no. 2 (2019): 1.
39. Robin Mills and Luay al-Khatteeb, "Iraq 5th Bid Round Analysis," Iraq Energy Institute, May 19, 2018.
40. Ibid.
41. Kate Dourian, "Chinese Firms Snag Iraqi Oil and Gas Blocks," Arab Gulf States Institute in Washington, May 31, 2024.
42. Robin Mills and Luay al-Khatteeb, "Iraq 5th Bid Round Analysis," Iraq Energy Institute, May 19, 2018.
43. Ibid.
44. Mahmood Baban, "Iraq Finalizes Fifth-Plus and Sixth Rounds of Oil and Gas Contracts, Yielding Over 30% Profit for Participating Companies," Rudaw Research Center, May 15, 2024

الملاحظات:

- استفادت الشركات الصينية العاملة في مجال الطاقة من انفتاح سوق النفط والغاز العراقية بعد عام 2003 لتوسع من وجودها بشكل تدريجي وتؤسس حضورا راسخا منحها مكانة الصدارة بين الشركات الدولية الناشطة في العراق.
- تميزت شركات الطاقة الصينية عن نظيراتها الغربية باستعدادها للمجازفة لتحمل مخاطر العمل في البيئة الاستثمارية العراقية المتوترة وقدرتها على التكيف مع المتغيرات السياسية والأمنية والقانونية المعقدة في البلاد على العكس من الشركات الدولية الغربية الحذرة.
- هناك تفضيل ضمني من النخب السياسية العراقية للاستثمارات الصينية في قطاع الطاقة ويعود ذلك الى عدة أسباب ذاتية تتمثل بالعقد والمخاوف التاريخية والارث التدخلي الذي لعبته الشركات الغربية في العديد من بلدان الشرق الأوسط والنظرة الى الصين على انها لاعب صاعد وواعد في مستقبل المنطقة وأسباب موضوعية تتمثل بالخوف مما قد يسببه الصدام مع الشركات الغربية في توتير لعلاقات العراق مع دولها الام.
- على الرغم من وجود التفضيل المذكور انفا، الا ان هذا الامر لا يعني قيام الحكومات العراقية المتعاقبة بتبني سياسة استثمارية استبعدت فيها الشركات الغربية بشكل ممنهج. فعزوف شركات الطاقة العالمية الغربية وتراجع رغبتها في العمل في داخل العراق نابع من مخاوف واعتبارات امنية ومن تعقيدات إجرائية وبيروقراطية بالإضافة الى حسابات تتعلق بالربحية والجدوى الاقتصادية والفساد المؤسساتي.
- ضرورة التشبث بالمسار والتوجه الحكومي الحالي والقائم على تشجيع جميع الشركات العالمية الغربية بما في ذلك الامريكية للاستثمار في قطاع الطاقة العراقي وتذليل وتحديد الصعوبات الأمنية والإدارية والفنية المنفرة لهذه الشركات، وابعاد ميدان الاستثمارات الأجنبية في قطاع استراتيجي مهم مثل قطاع الطاقة عن الاعتبارات الأيديولوجية المتباينة للقوى السياسية الرئيسة في العراق.

هل ستعمل الاتفاقية الأمنية العراقية - التركية على تحجيم النفوذ الإيراني على العراق؟

هل ستعمل الاتفاقية الأمنية العراقية - التركية على تحجيم النفوذ الإيراني على العراق؟

الكاتب:

بينار ف.ك افكي

زميل في معهد كروك لدراسات السلام الدولي في كلية كيو للشؤون الدولية بجامعة نوتردام الأمريكية وعمل صحفياً مقيماً في كردستان العراق لمدة عشر سنوات.

المصدر:

مركز ستيمسون أسس في السنوات الأخيرة من الحرب الباردة في الولايات المتحدة الأمريكية.

<https://www.stimson.org/2024/will-a-turkey-iraq-security-agreement-diminish-irans-hold-over-iraq/>

التاريخ:

11 أيلول 2024

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - د. نصر محمد علي



ملخص تنفيذي

تعكس الاتفاقية الأمنية الجديدة بين تركيا والعراق موقف تركيا العدائي الثابت حيال حزب العمال الكردستاني وحاجة العراق للمياه والتنمية الاقتصادية. كما ان موطن القدم الصناعي التركي القوي في الشرق الأوسط يمنحها القدرة على توسيع حصتها في السوق، وزيادة الإنتاج، وزيادة الأرباح- الأمر الذي من شأنه أن يفضي في نهاية المطاف الحد من التضخم، وتعزيز فرض العمل، وترسيخ قاعدتها الاقتصادية. وقد يساعد مشروع طريق التنمية بالنسبة لأردوغان، من الناحية الاستراتيجية، تركيا وبغداد على تآكل الحكم الذاتي الكردي وإضعاف مقاومة حزب العمال الكردستاني. ففي قمة عقدت مؤخراً مع العراق وقطر والامارات العربية المتحدة في تركيا، ناقش المسؤولون كيفية تسريع المشروع، على وفق وزير النقل والبنية التحتية التركي.





لقد تنافست دولتان من جيران العراق تاريخياً على النفوذ فيه - إيران التي من المقرر أن يزور رئيسها الجديد مسعود بزشكيان بغداد- وتركيا، التي وقعت مؤخراً مذكرة تفاهم مع العراق بشأن التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب.

تمثل مذكرة التفاهم التي أعقبت زيارة تاريخية إلى العراق في نيسان / ابريل قام بها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مناورة مهمة ترمي إلى ترسيخ نفوذ تركيا في العراق. وتسعى تركيا عبر وصف حزب العمال الكردستاني بأنه «منظمة محظورة»، إلى شرعنة عملياتها عبر الحدود وتعزيز موطئ قدمها في السياسة والأمن العراقيين.

ووفقاً لنسخة من مذكرة التفاهم تم التوصل إليها بعد يومين من المحادثات رفيعة المستوى في أنقرة، يعتزم العراق وتركيا تنسيق الجهود «لحماية أمنهما ومصالحهما الوطنية وتعزيز

هل ستعمل الاتفاقية الأمنية العراقية - التركية على تحجيم النفوذ الإيراني على العراق؟

التنسيق الأمني والعسكري والاستخباراتي عبر تبادل المعلومات بشأن المنظمات الإرهابية».

تشن تركيا، التي تعارض تطلعات اقليتها الكردية الكبيرة، عمليات توغل عسكرية عبر الحدود تستهدف حزب العمال الكردستاني في شمال العراق منذ ثمانينات القرن الفائت.

ان وصف حزب العمال الكردستاني بأنه « تهديد مشترك » و « منظمة محظورة » يشير إلى اجراء جديد يهدف إلى شرعنة حرب تركيا على الإرهاب » ورفع مستواها. كما اتفقت الدولتان على انشاء مركز تنسيق أمني مشترك، يخضع لقيادة العمليات المشتركة.

بيد أن الاتفاق لم يخلُ من الجدل. فقد انتقدت الجماعات العراقية الموالية لإيران مذكرة التفاهم. واسفرت غارة جوية تركية في 23 آب / أغسطس عن مقتل صحفيين واصابة زميل لهما في سيارة بالقرب من قضاء سيد صادق، وهي بلدة تقع بين السليمانية وحلبجة. وبعد أسبوع أسقط الجيش العراقي طائرة تركية مسيرة فوق مدينة كركوك ذات الأغلبية الكردية.

ويبدو أن الاتفاق الجديد كان مدفوعاً، إلى حد ما، « باتفاقية المياه الاستراتيجية » بين العراق وتركيا، كما أشار المتحدث باسم الحكومة العراقية.

كانت المياه سبباً قديماً للخلافات بين البلدين، حيث يشكل نهرا دجلة والفرات اللذان ينبعان من تركيا، مصدراً حيوياً للمياه بالنسبة للعراق. وتزعم بغداد أن السدود التركية تستنفد منسوب المياه لديها، في حين ترد أنقرة بأن العراق لابد أن يحسن من بنيته التحتية القديمة للري لتحقيق استخدام أكثر كفاءة للمياه. كما تأتي الاتفاقية الأمنية على رأس صفقة اقتصادية ضخمة بقيمة 17 مليار مع العراق، تهدف إلى انشاء ممر محوري بين آسيا وأوروبا عبر تركيا يسمى طريق التنمية.

ان موطن القدم الصناعي التركي القوي في الشرق الأوسط يمنح تركيا القدرة على توسيع حصتها في السوق، وزيادة

الإنتاج، وزيادة الأرباح- الأمر الذي من شأنه أن يفضي في نهاية المطاف الحد من التضخم، وتعزيز فرض العمل، وترسيخ قاعدتها الاقتصادية. وقد يساعد مشروع طريق التنمية بالنسبة لأردوغان، من الناحية الاستراتيجية، تركيا وبغداد على تآكل الحكم الذاتي الكوردي وإضعاف مقاومة حزب العمال الكردستاني. ففي قمة عقدت مؤخراً مع العراق وقطر والامارات العربية المتحدة في تركيا، ناقش المسؤولون كيفية تسريع المشروع، وفقاً لما ذكره وزير النقل والبنية التحتية التركي.

كان النفوذ التركي قوياً جداً في ظل دكتاتورية صدام حسين، بوجود استثمارات متعددة وتجارة كبيرة. ولكن منذ تدخل الولايات المتحدة في عام 2003 واسقاط نظام صدام حسين وطدت إيران نفوذها في السياسة العراقية، حيث دعمت أكثر من عشرة أحزاب سياسية ومولت جماعات شبه عسكرية موالية لها ودربتها.

لقد برزت قوات الحشد الشعبي بوصفها القوة السياسية والمؤسسية المهيمنة في العراق. ولطالما كانت الجماعات التي تعد جزءاً من قوات الحشد الشعبي غاضبة من استمرار الوجود العسكري الأمريكي في العراق وتهدف إلى طرد الولايات المتحدة من العراق. لقد نفذت الجماعات المدعومة من إيران ملايين هجومات على القوات الأمريكية في العراق وسوريا منذ تصاعد التوترات الإقليمية في أعقاب هجوم حماس على الكيان الصهيوني في 7 تشرين الأول / أكتوبر الماضي وحرب الكيان الصهيوني التي تلت ذلك على غزة.

وانتقدت بعض الجماعات بشدة مشروع طريق التنمية، ووصفته بأنه «مصدر قلق مستمر». ووصف ممثل الكتلة البرلمانية التي تمثل إحدى الجماعات المشروع بأنه «وصمة عار في تاريخ ساسة العراق» مضيفاً: «إن هذا المشروع يمثل فاتورة أخرى يدفعها الشعب العراقي بسبب الطبقة السياسية التي تشبعت بفايروس الفساد، الذي جعلهم لا يميزون بين الضار

هل ستعمل الاتفاقية الأمنية العراقية - التركية على تحجيم النفوذ الإيراني على العراق؟

والنافع».

ومع ذلك، أكد وزير الخارجية التركية هakan فیدان ان قوات الحشد الشعبي وقعت مذكرة التفاهم الأمنية الجديدة وما تضمنته من تصنيف لحزب العمال الكردستاني.

لقد استغلت إيران تاريخياً شبكة من الوكلاء، مثل الجماعات الشيعية وغيرها من الفواعل من غير الدولة، لممارسة نفوذها في العراق. وتتيح هذه الاستراتيجية بالوكالة لإيران الحفاظ على سياسة الانكار في حين تمارس نفوذاً كبيراً على السياسة والأمن في العراق، بما يتماشى مع تكتيكاتها للحرب غير المتكافئة الأوسع نطاقاً لمواجهة الخصوم التقليديين في انحاء الشرق الأوسط كافة.

كانت العلاقات العراقية- التركية كانت مدفوعة الى حد كبير بالنزاعات بشأن على بعمليات التوغل العسكرية التركية، وحقوق المياه، وبيع النفط الكردي. يعود تاريخ النزاعات النفطية إلى عام 2013 عندما بدأت حكومة إقليم كردستان بتصدير النفط إلى تركيا بشكل مستقل، وهي الخطوة التي عدتها بغداد غير قانونية. وردت الحكومة العراقية المركزية بتعليق المدفوعات الفيدرالية لموظفي حكومة إقليم كردستان. وحكمت محكمة التحكيم الدولية لصالح العراق في قضية تحكيم ضد تركيا بشأن صادرات النفط الكردستاني.

وتفوقت تركيا على إيران، في السنوات الأخيرة، بوصفها مصدراً رئيساً للسلع التجارية إلى العراق. واستثمرت الشركات التركية في العديد من مشاريع البناء والبنية التحتية في انحاء المدن العراقية كافة، والتي تغطي قطاعات مثل الطاقة والمياه والبتروكيماويات.

كان لتركيا، تاريخياً، تأثير كبير في شمال العراق، حيث تتنافس مع إيران. ويدعم كل منهما أحزاب سياسية كردية مختلفة. حيث تدعم تركيا الحزب الديمقراطي الكردستاني فيما تدعم إيران الاتحاد الوطني الكردستاني. جغرافياً، يسيطر الحزب الديمقراطي

هل ستعمل الاتفاقية الأمنية العراقية - التركية على تحجيم النفوذ الإيراني على العراق؟

الكوردستاني على المناطق القريبة من الحدود التركية، فيما يسيطر الاتحاد الوطني الكوردستاني مناطق قريبة من إيران. وباتت سنجار، موطن الأقلية الايزيدية، مركزاً للمؤامرات والصراع. وهي بمثابة ساحة حرب استراتيجية لمختلف الدول، والفصائل المسلحة، والجواسيس الذين يسعون لترسيخ نفوذ رعاتهم. وبرزت تركيا وإيران بوصفهما قوتين مهيمنتين في سنجار، فيما تركز تركيا على الموصل وكركوك ودهوك الغنية بالنفط والتي كان هدفاً للتطلعات الإقليمية التركية في الماضي.

الملاحظات:

- يحكم السياسة الخارجية التركية حيال العراق مصلحتان حيويتان؛ الطاقة وقضية حزب العمال الكردستاني. بالنسبة لموضوع الطاقة تدفعها الحاجة الماسة لتنويع مصادر الطاقة لحاجة اقتصادها المتنامي لتلك المصادر من جهة ولترجمة موقعها إلى قوة جيوسياسية لتكون مصدراً لنقل الطاقة للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى وهذا مايفسر تحول موقفها حيال حكومة إقليم كردستان بعد الغزو الأمريكي للعراق 2003 من العزل والاحتواء إلى الشراكة رغم تخوفها من أي متغيرات من شأنها تمكين الكورد في أي بلد من البلدان الأربعة (العراق- سوريا- إيران- تركيا). اما بصدد مكافحة حزب العمال الكردستاني، فهي تسعى جاهدة لحث الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان لمساعدتها في ملاحقة مقاتلي الحزب داخل العراق. جدير بالذكر في هذا الصدد ان مشروع التنمية يأتي في سياق تحقيق الهدفين المذكورين آنفاً.
- تحاول تركيا استخدام المياه ورقة ضغط على العراق لتحقيق المصالح المذكورة آنفاً (الطاقة - مكافحة حزب العمال الكردستاني) لذا؛ تسعى جاهدة لاستكمال مشاريعها على نهري دجلة والفرات وفي هذا الصدد لابد من التأكيد على ان الادعاءات التركية بشأن سوء إدارة المياه في العراق صحيحة اذ لم تتبن الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 أي سياسات بشأن حوكمة المياه بالمجمل وركزت، عوضاً عن ذلك، على انتقاد السياسة التركية والمطالبة بزيادة حصة العراق المائية، غير أن هذه السياسة لن تجدي نفعاً والمعطيات تفصح أن تركيا ماضية في مشاريعها وتتعامل مع النهرين بوصفيهما نهريين غير دوليين.

يعمل العراق على تحديث أسطول طائراته المروحية ودفاعه الجوي بشكل كبير

الكاتب:

بول ايدون

صحفي مستقل يركز على شؤون الشرق الأوسط

المصدر:

Forbes

<https://www.forbes.com/sites/pauliddon/10/10/2024/iraq-is-substantially-upgrading-its-helicopter-fleet-and-air-defense/>

التاريخ:

10 تشرين الأول 2024

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر - د. نصر محمد علي



ملخص تنفيذي

تتألف ترسانة الطائرات المروحية لقيادة طيران الجيش العراقي حصرياً من طائرات Mi-28N and Mi-35Ns روسية الصنع. ومن ثم فإن قرار بغداد باستبدال هذه الطائرات بنظيرتها الغربية سيكون جديراً بالملاحظة. إذ ان نشر طائرات H225Ms الميدانية إلى جانب طائرات مروحية متوسطة الحمولة من طراز Bell من شأنه تمكين العراق من مواصلة إرسال قوات لمحاربة مسلحي تنظيم داعش ومداومة معسكراتهم الريفية. وستظل هذه القدرة حيوية بالنسبة لبغداد حيث من المتوقع تقليص القوات الأمريكية التي تدعم حملتها المستمرة ضد تنظيم داعش بنحو كبير على مدى العامين المقبلين.





توصل العراق اتفاق تسليح مع فرنسا وكوريا الجنوبية لطائرات نقل عسكرية مروحية جديدة وأنظمة دفاع جوي. وكشف كلا الطرفين النقب عن خطط الدولة الشرق أوسطية لتجديد اسطولها من الطائرات المروحية من ناحية وتطوير أنظمة الدفع الجوي المحدودة نسبياً من ناحية أخرى. أعلن وزير الدفاع العراقي ثابت محمد سعيد العباسي في الخامس من أيلول / سبتمبر ان العراق طلب 14 طائرة مروحية نقل تكتيكية بعيدة المدى من طراز H225M Airbus Caracal من فرنسا.

تستطيع طائرة Caracal نقل ما يصل إلى 28 جندياً، وتوفير عمليات الإجلاء الطبي، وإجراء مهام البحث والإنقاذ القتالية. يمكن القول، بالنظر لهذا القدرات، بأنها بديل مثالي لأسطول العراقي الحالي من الطائرات المروحية متعددة الأغراض من طراز Mi-17 روسية الصنع. لقد قرر العراق انه بحاجة الى استبدال طائرات Mi-17 بعد أن شنت

روسيا غزوها الشامل لأوكرانيا في شباط / فبراير 2022، لتغدو مورداً غير موثوق به للغاية لقطع الغيار بين عشية وضحاها. وسرعان ما بات الوضع صعب التحمل بالنسبة لبغداد لأنها اعتمدت اعتماداً كبيراً على Mi-17 لنقل القوات التي تقاتل فلول تنظيم داعش الإرهابي ودعمها في البلاد. بدأت الولايات المتحدة العمل مع العراق على خطة لاستبدالها بـ 16 طائرة مروحية من طراز Bell 412M وأربع طائرات مروحية متوسطة الحمولة من طراز Bell 412EPX بحلول نهاية عام 2022. وقد يشير طلبها لطائرات H225M إلى أن بغداد خلّصت من تعاملاتها مع موسكو أن الاعتماد على مورد أسلحة واحد لمثل هذه القدرة الحاسمة ينطوي على خطورة بالغة. كما تتألف ترسانة الطائرات المروحية لقيادة طيران الجيش العراقي حصرياً من طائرات Mi-28N and Mi-35Ns روسية الصنع.

ومن ثم فإن قرار بغداد باستبدال هذه الطائرات بنظيرتها الغربية سيكون جديراً بالملاحظة. إذ أن نشر طائرات H225Ms الميدانية إلى جانب طائرات مروحية متوسطة الحمولة من طراز Bell من شأنه تمكين العراق من مواصلة إرسال قوات لمحاربة مسلحي تنظيم داعش ومداومة معسكراتهم الريفية. وستظل هذه القدرة حيوية بالنسبة لبغداد حيث من المتوقع تقليص القوات الأمريكية التي تدعم حملتها المستمرة ضد تنظيم داعش بنحو كبير على مدى العامين المقبلين.

أن طلب شراء طائرات مروحية من طراز H225M هو مؤشر آخر على أن العلاقات الدفاعية بين العراق وفرنسا تواصل توسعها السريع. تاريخياً، كانت فرنسا من كبار موردي للأسلحة إلى العراق إلى جانب الاتحاد السوفيتي في سبعينيات وثمانينيات القرن المنصرم. تغير هذا الأمر بعد عام 2003، حيث باعت فرنسا للعراق ما يزيد قليلاً على ست طائرات مروحية خفيفة من طراز SA-342 Gazelle في عام 2010، تبعاً لقاعدة بيانات نقل الأسلحة التابعة لمعهد ستوكهولم لأبحاث السلام.

وتعززت العلاقات الدفاعية الثنائية في السنوات الأخيرة مع قيام العراق بطلب رادارات مراقبة جوية بعيدة المدى من طراز Thales Ground Master GM403 ومتوسطة المدى من طراز GM200 وهو الأمر الذي يحسن بنحو ملحوظ قدرته على اكتشاف التهديدات في مجاله الجوي. كما

أبدت بغداد اهتمامها بشراء طائرة Dassault Rafale المقاتلة الفرنسية الرائدة.

ولم يكن نظام M225M الطلب العراقي الوحيد المهم الذي أُعلن عنه في أيلول/ سبتمبر. فقد أعلنت شركة تصنيع الأسلحة والطائرات الكورية الجنوبية LIG Nex1 في 20 أيلول / سبتمبر أنها تلقت طلباً بقيمة 2.8 مليار دولار من بغداد لنظام صواريخ الدفاع الجوي متوسطة المدى من طراز KM-SAM. مع ذلك لم تحدد عدد الأنظمة التي يغطيها الطلب أو تاريخ التسليم المتوقع.

كان العراق قد فكر سابقاً في شراء أنظمة S-300 or S-400 الاستراتيجية بعيدة المدى من روسيا. ولكن نظراً للمشاكل التي واجهها العراق في تشغيل الطائرات المروحية من طراز Mi-17 وعوامل أخرى، فمن المرجح انه فقد أي رغبة كانت لديه لهذه الأنظمة. وعلى نحو ما لوحظ آنفاً في هذا الصدد، فإن الحصول على أنظمة من كوريا الجنوبية لن يكون له أي خطر من فرض عقوبات أمريكية على التعامل مع روسيا. زد على ذلك، ان صواريخ الدفاع الجوي من طراز KM-SAM تعتمد على تكنولوجيا صواريخ 9M96 لمنظومة S-400.

تتكون الدفاعات الجوية العراقية الحالية من صواريخ روسية من طراز Pantsir-S1 متوسطة المدى وصواريخ أمريكية قصيرة المدى من طراز Avengers، وكلاهما تم شراؤه في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. ان نظام KM-SAM هو الأكثر تقدماً على نحو ملحوظ مقارنة بهذه الأنظمة ومن شأنه تعزيز الدفاعات الجوية الأرضية للعراق.

ان هذه الصفقة قد تعمل على توسيع العلاقات الدفاعية بين العراق وكوريا الجنوبية، كما حدث مع فرنسا. فقد حصلت بغداد بالفعل على 24 طائرة تدريب أسرع من الصوت من طراز T-50 Golden Eagle 24 من سيؤول، ومن المرجح أن ترحب الأخيرة بفرصة بيع مقاتلاتها القادمة من طراز KF-21 Boramae.

الملاحظات:

- يسعى العراق إلى تحديث أسطوله من الطائرات المروحية وأنظمة الدفاع الجوي واللافت في هذا الصدد تنويع مصادر التسليح من موردين عدة بعد أن كان معتمداً اعتماداً كبيراً على روسيا.
- يتطلب التركيز في سياق إبرام صفقات التسليح، إلى جانب تنويع مصادر السلاح، التركيز على الأسلحة التي من شأنها تعزيز مكانة العراق الاستراتيجية وتصحيح الخلل في ميزان القوى بينه وبين البلدان المجاورة.
- توسيع هيئة التصنيع الحربي العراقية وتعزيزها بالخبرات (ولاسيما منتسبي هيئة التصنيع العسكري السابقة) في سبيل تلبية احتياجات القوات الأمنية العراقية وتقليص الاستيراد من الخارج.
- توثيق التعاون بين هيئة التصنيع الحربي العراقية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر تشجيع الأبحاث والدراسات ذات الصلة بتعزيز قدرات الهيئة وبمختلف فروع التسليح وتيسير التعاقد مع الباحثين من الطلبة والأساتذة في الجامعات التي تضم التخصصات ذات الصلة من (بحث التخرج وصولاً إلى أطروحة الدكتوراه)، وربط مخرجات بحوثهم باحتياجات الهيئة.

المناورة بين التحديات

الكاتب:

دانيال ستيرنوف، ريتشارد برونز، محمد دروابة،

محللون سياسيون واقتصاديون في مؤسسة Energy Aspect

المصدر:

Energy Aspect

https://my.energyaspects.com/research/crude-oil/reports/crude-oil-geopolitical-outlook/202422--10-geopolitical-outlook-october-2024-threading-the-needle__blt271e6c68aa3ce6f5?ajs_event=Email+link+clicked&ajs_prop_contentUid=blt271e6c68aa3ce6f5&ajs_prop_userId=0034J00000lpizLQAQ

التاريخ:

23 تشرين الأول 2024

ترجمة وتحرير:

غداً لإدارة المخاطر م. احمد الوندي



ملخص تنفيذي

في ظل التوترات المتزايدة في العلاقات الدولية، يتجلى الوضع الجيوسياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط كأحد المحاور الرئيسية للتطورات العالمية. تصاعدت التوترات بين إيران وإسرائيل، حيث تسعى الولايات المتحدة إلى ترجمة الضربات التكتيكية الإسرائيلية الأخيرة إلى تسويات دبلوماسية، تشمل إمكانية تطبيع العلاقات بين السعودية وإسرائيل. هذه الخطط تتطلب أيضاً دوراً للسلطة الفلسطينية في غزة ما بعد حماس، مما يستلزم توافقاً سياسياً داخلياً في إسرائيل. في سياق آخر، فيما يتعلق بالعقوبات الأمريكية على إيران، فقد فرضت الولايات المتحدة عقوبات جديدة على إيران، مع توقعات بأن إدارة ترامب الثانية ستخذ موقفاً أكثر صرامة تجاه هذه العقوبات. وإذا فازت كامالا هاريس، فمن المتوقع أن تستمر في النهج الحالي. بغض النظر عن الفائز في الانتخابات الأمريكية، فإن بعض جوانب سياسة العقوبات النفطية قد تشهد تغييرات ملحوظة في السنوات القادمة. تراجع التقديمات العسكرية الروسية في أوكرانيا، حيث تتباطأ بسبب فقد الأرواح ونقص الرجال في سن القتال، مما يؤدي إلى ارتفاع رواتب الجنود. لا يتوقع أن تتخلى أي إدارة أمريكية جديدة عن دعم كييف، ولكن من المرجح أن يتم الضغط على أوكرانيا نحو المفاوضات، وهو ما يفهمه قيادة أوكرانيا على أنه ضرورة في النهاية. ومن المتوقع أن تستمر الحرب حتى عام 2025 وما بعدها، مما يجعل أي حلول سريعة للصراع أمراً غير ممكن.

في فنزويلا، تراجع الجهود الدولية والمحلية لمنع نيكولاس مادورو من تولي الرئاسة في 10 كانون الثاني 2025، حيث تفشل الاستراتيجيات الحالية في إحداث تغييرات جوهرية في المشهد السياسي. عدم رغبة واشنطن في إعادة فرض عقوبات النفط قبل الانتخابات الأمريكية قد يؤدي إلى نتائج مختلطة في السياسة الأمريكية تجاه فنزويلا. تشكل هذه التطورات مجتمعة صورة معقدة عن المشهد الجيوسياسي والاقتصادي في المنطقة، مما يؤثر على الأسواق الإقليمية والدولية.





الخطط الإسرائيلية لضرب إيران تعقد الجهود الدبلوماسية لإنهاء الحرب الإقليمية

اغتالت إسرائيل في 16 تشرين الأول زعيم حركة حماس يحيى السنوار في غزة، وهو الحدث الذي تبع اغتيال زعيم حزب الله اللبناني نصر الله في أيلول الماضي، مما يفتح نافذة للدبلوماسية التي تقودها الولايات المتحدة لمحاولة إنهاء الحروب في غزة ولبنان. لكن محادثات وقف إطلاق النار ستستغرق أسابيع على الأقل، وما زالت إسرائيل تخطط للقيام بعملية عسكرية ضد إيران قريباً. والضربة الإسرائيلية لأيران قد تعرقل الجهود الدبلوماسية، وحتى إذا لم تشمل إسرائيل البنية التحتية النفطية ضمن الأهداف الأولية؛ فإن أسواق النفط تقدر المخاطر التي قد تؤدي إلى تصعيد النزاع الإيراني - الإسرائيلي.

ترى إدارة بايدن فرصة لترجمة الضربات التكتيكية الأخيرة لإسرائيل إلى تسويات دبلوماسية، ساعية لإنهاء الحرب الإقليمية بشروط تلبي احتياجات الأمن الإسرائيلي، وتضعف «محور المقاومة» الإيراني، وتقوي موقف حلفاء

الولايات المتحدة في دول مجلس التعاون الخليجي. ستقل مثل هذه النجاعات الدبلوماسية المخاطر على البنية التحتية للطاقة الناتجة من تبادل الهجمات بين إسرائيل وإيران وقد تزيل مبررات هجمات الحوثيين ضد الشحن في البحر الأحمر - لكن هذه الجهود تواجه عقبات متعددة ونجاحها بعيد عن الضمان.

في غزة، تسعى الولايات المتحدة إلى تبني الخطة الإماراتية الهادفة إلى إنشاء سلطة دولية، بما في ذلك قوات حفظ سلام عربية، الممولة من الدول السنية في مجلس التعاون الخليجي، مع تفويض لتقديم المساعدات الإنسانية وإقامة إدارة مدنية مؤقتة لحل تدريجيا محل القوات الإسرائيلية. تصر الإمارات على أن تتم دعوة هذه القوة من قبل السلطة الفلسطينية التي تشترط الامارات ان تكون مرفوعة برئاسة وزراء تكنوقراط ووزراء تثق بهم الإمارات.

سيطلب هذا المخطط من رئيس الوزراء الإسرائيلي نتيهاو قبول تنازلات تتضمن بعض الشكل اذعان لدور السلطة الفلسطينية في غزة ما بعد حماس، وعليه أيضا أن يقدم دعما ضمينا على الأقل لمسار مستقبلي نحو حل الدولتين، وهي شرط أساس لفتح التمويل السعودي للمخطط. سيعارض أعضاء اليمين في الائتلاف الحاكم الإسرائيلي هذه الخطوات، مما يعني أن نتيهاو سيحتاج إلى تشكيل حكومة جديدة مدعومة من الأحزاب المعارضة، في حال بقي في السلطة.

لم تتخل إدارة بايدن عن الأمل في أن مثل هذه العملية قد تفتح الباب أمام اتفاق تطبيع سعودي - إسرائيلي ومعاهدة دفاع أمريكية - سعودية قبل مغادرته منصبه في كانون الثاني 2025. لقد كانت حكومة نتيهاو مشغولة في محادثات هادئة مع الولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة حول مثل هذا المخطط منذ أشهر ولكنها لم تؤيده بعد. في الوقت الحالي، أولويات إسرائيل هي تأمين الإفراج عن رهائنها المتبقين، وستكون مستعدة لتقديم تنازلات لتحقيق ذلك شريطة ان يكون قادة حماس مستعدين أن يكونوا أكثر مرونة من السنوار.

على الصعيد اللبناني، توسع إسرائيل حملتها العسكرية ضد عناصر حزب الله، مصممة على إلحاق المزيد من الضرر بالبنية التحتية العسكرية

والمالية للجماعة، بينما تعطي أيضا الضوء الأخضر للولايات المتحدة وفرنسا لتنسيق المحادثات بشأن تسوية سياسية. ستؤدي ملامح وقف إطلاق النار في لبنان إلى سحب جميع قوات حزب الله من جنوب لبنان، لتحل محلها قوات الجيش اللبناني وقوات الأمم المتحدة. يبدو أن كلا من حزب الله وإيران حريصان على الانتقال نحو وقف إطلاق النار لكنهما لم يكونا مستعدين بعد لفصل جبهة لبنان عن غزة. في كل من لبنان وغزة، من المحتمل أن تستغرق هذه الدبلوماسية الناشئة أسابيع للتطور.

على الرغم من أن المؤسسة الأمنية الإسرائيلية ترى نافذة لبدء تحويل النجاحات العسكرية إلى دبلوماسية تهدئة، إلا أن الحكومة الإسرائيلية مصممة على الانتقام بقوة من الضربات الباليستية الإيرانية في 1 تشرين الأول. وقد سمعت إسرائيل المعارضة الأمريكية للضربات على الأهداف النفطية والنووية الإيرانية بناء على مخاطر التصعيد وتأثيرات أسعار النفط. لكن إسرائيل لا تزال تتوقع أن قوة ردها قد تجبر إيران على الضرب مرة أخرى، على الرغم من أن طهران حذرة من أن تُسحب في دورة تصعيد متبادلة. لذا ستستمر مخاطر الإمدادات على أسواق الطاقة في الوقت الحالي.

وجهة نظر من واشنطن: العقوبات على النفط خيار مطروح العام المقبل!

قامت الولايات المتحدة الأمريكية بالإعلان عن ثلاث عقوبات تستهدف شبكات تهريب النفط الإيرانية حتى الآن في تشرين الأول، لتصل إلى 32 ناقلة نفط خام ومنتجات وناقلة غاز مسال إلى قوائم العقوبات. أضافت المملكة المتحدة بشكل منفصل 18 ناقلة نفط وأربع ناقلات غاز طبيعي مسال إلى قائمة عقوبات روسيا.

لم تتفاعل أسعار النفط مع هذه العقوبات، حيث افترض السوق أنها لن تؤثر بشكل مادي على تدفقات النفط الإيرانية أو الروسية. ويعزو السبب إلى أن الكثير من الناقلات التي تم فرض عقوبات عليها من قبل الولايات المتحدة تقوم بتسليم النفط الإيراني إلى الصين، لذا فمن الممكن أن يحدث إعادة ترتيب أسطول الظل إذا فضل المشترون الصينيون عدم

التعامل مباشرة مع هذه السفن، على الرغم من أن أي اضطراب من المحتمل أن يكون ضئيلاً. ترغب الولايات المتحدة في إرسال رسالة من خلال استهداف السفن التي تشارك بشكل واضح في تجارة النفط الإيرانية الصينية؛ مفادها أن تركيزها لا يقتصر على الناقلات والشركات المعنية بتقديم التمويل للمسلحين المدعومين من إيران عبر الشرق الأوسط بل يشمل ذلك إطار دولي أوسع.

كما أن الإعلان الأمريكي في 11 تشرين الأول عن تمديد الأمر التنفيذي 13902 من عهد ترامب ليشمل قطاعي النفط والبتروكيماويات الإيرانيين إلى جانب قطاع البناء والتعدين والتصنيع والنسيج الذي شمله في الأصل. بخلاف واقع هذا الأمر السياسي، إلا أنه من المحتمل أن لا يكون ذو تأثير فوري، لكنه يمهّد الطريق لتطبيق عقوبات أكثر قوة على قطاع النفط الإيراني في المستقبل. يمنح هذا القرار وزارة الخزانة الأمريكية حرية اتخاذ إجراءات سريعة ضد أي كيان أمريكي أو أجنبي مرتبط ولو بشكل ضئيل بقطاع النفط الإيراني، حتى لو لم ينتهك قوانين العقوبات الأمريكية الأخرى. في المصطلحات العملية، يوفر هذا التصنيف ولاية قانونية واسعة للحكومة الأمريكية لملاحقة أي كيان مرتبط عن بُعد بالنفط الإيراني، والأهم من ذلك، أنه يوفر مبررات إدارية قائمة على العمليات من خلال إعادة تخصيص المعلومات الاستخباراتية المحدودة، ونطاق الاستهداف، والموارد نحو قطاع النفط الإيراني. مما يجعل اتخاذ إجراءات مستقبلية ضد الأهداف الإيرانية من البداية إلى التنفيذ أمراً سهلاً، ويقلل من الوقت اللازم لإطلاق برنامج «الضغط الأقصى» الذي يخص قطاع النفط الإيراني في المستقبل.

سيناريوهات الإدارة الأمريكية تجاه الملف الاقتصادي الإيراني

من المعتقد، إذا ما فاز ترامب، فإن إدارته الثانية ستتبني موقفاً أكثر صرامة تجاه إيران من ناحية العقوبات، مما يشكل خطراً على صادرات النفط الخام والمكثفات الحالية التي تتراوح بين 1.6 إلى 1.8 مليون برميل يوميا. ومع توسعة إدارة بايدن للأمر التنفيذي 13902 واتخاذ الإجراءات التي طالب بها الكونغرس في قانون SHIP سيؤدي ذلك إلى تسريع وتيرة

اليات تطبيق العقوبات في ولاية ترامب الثانية. وإذا ما فرضت العقوبات، فإن الامر سيستغرق عدة أشهر لتطبيقه، لكن من الممكن أن تظهر آثار العقوبات بشكل أكثر صرامة بحلول النصف الثاني من عام 2025 إذا فاز ترامب وسعى إلى هذا النهج.

أما إذا فازت كامالا هاريس في الانتخابات، فمن المتوقع أنها ستبقي بشكل عام على النهج الحالي لتطبيق العقوبات على إيران. ومع ذلك، من المفهوم أيضاً أن إدارتها قد تكون لديها رغبة أكبر في اتخاذ موقف قوي بشأن عقوبات النفط الروسية، مقارنة بكيفية تعامل بايدن وترامب مع هذه القضية.

وبغض النظر عن الفائز في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، قد تبدأ بعض جوانب سياسة عقوبات النفط الأمريكية في اكتساب قوة أكبر في السنوات القادمة. إذا فاز ترامب وأعلن عن خطط لتطبيق عقوبات على إيران، فمن المحتمل أن تستجيب السوق نظراً لسجله السابق. ولكن بالنسبة لإدارة هاريس، من المحتمل أن يسود الوضع الراهن بشأن عقوبات إيران، وبعد سنوات من التطبيق الضعيف للعقوبات من قبل إدارة بايدن، سيحتاج السوق لرؤية تأثير مباشر على الإمدادات الروسية قبل أخذ التصريحات السياسية في الاعتبار لتأثر على أسعار النفط.

حرب أوكرانيا، صادرات ليبيا، وقمع فنزويلا

تراجع التقدّمات العسكرية الروسية في أوكرانيا، مُحطمة بمعدلات خسارة ارواح مرتفعة ونقص للرجال في سن القتال، حيث تشير الزيادة الكبيرة في عروض الرواتب لعقد الجنود في عام 2024 إلى سوق العمل الضيق (معدل البطالة حوالي 2.5%) بسبب الحرب والقيود المفروضة على العمالة المهاجرة. ومع ذلك، ستواصل روسيا الهجوم على الجبهة الأمامية وضد الأهداف التجارية/الطاقة لمنع كييف من إعادة تنظيم صفوفها، ولإظهار الغرب تكلفة دعم أوكرانيا قبل إدارة رئاسية أمريكية جديدة.

من غير المتوقع أن تتخلى إدارة ترامب أو هاريس عن كييف، حيث إن المصالح الأمريكية لا تخدمها انهيار أوكرانيا. ومع ذلك، سيضغط كلاهما

على كيفة نحو المفاوضات، وهو ما تفهمه قيادة أوكرانيا بشكل خاص وعلى أنه سيكون ضروريا في النهاية. ومن المحتمل أن تستمر الحرب حتى نهاية عام 2025 وقد تتجاوز ذلك. قدمت دول الناتو مساعدات عسكرية واقتصادية جديدة لكن لم تدعم بعد خطة الرئيس زيلينسكي لاستخدام الأسلحة الغربية لضرب عمق روسيا وإجبار المفاوضات بحلول نهاية 2025. ومع ذلك، من الممكن أن يتم استخدام تهديد السماح بمثل هذه الخطوة كجزء من استراتيجية غربية، قد تشمل أيضا فرض عقوبات غربية أكثر صرامة، لجلب موسكو إلى طاولة المفاوضات.

استعادت ليبيا إنتاجها النفطي إلى مستويات ما قبل الانقطاع البالغة 1.2 مليون برميل يوميا بعد رفع حالة القوة القاهرة في 3 تشرين الاول. كانت صادرات النفط أبطأ في التعافي، ومتوسطها 0.7 مليون برميل يوميا خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من تشرين الاول. من المقرر أن تحمل عدة سفن في الأسبوع المقبل، بما في ذلك من ميناء السدر، حيث كانت الإنتاجية محدودة في وقت سابق من ذات الشهر بسبب إصلاحات الأنابيب. تشير المصادر إلى أن التوترات السياسية قد تراجعت منذ التوصل إلى اتفاق البنك المركزي في نهاية الشهر الماضي، لكن الأهداف الرئيسية، مثل الاتفاق على مجلس جديد، قد تواجه تأخيرات إذا رفض المجلس الأعلى للدولة القائم في الغرب الخيارات التي تم اتخاذها من قبل نظرائهم في الشرق. لا يزال من غير المؤكد ما إذا كان الاتفاق سيؤدي إلى مزيد من المصالحة السياسية، وهو أمر حاسم لاستقرار تدفقات النفط الليبية، لكن العلامات المبكرة تشير إلى أنه قد لا يحدث.

تُفقد الجهود الدولية والمحلية لمنع نيكولاس مادورو من تولي رئاسة فنزويلا في 10 كانون الثاني 2025 زخمها. تعتبر استراتيجية المعارضة بتنظيم احتجاجات صغيرة، بهدف تقليل الاعتقالات بينما تبقى على شعور النخبين حيا، غير كافية لإحداث انقسام داخل نظام تشايفز. توقفت محاولات البرازيل وكولومبيا للتوسط في حل سياسي. في هذه الأثناء، ليس لدى واشنطن الرغبة في إعادة تطبيق الضغط الأقصى من خلال عقوبات النفط قبل الانتخابات الأمريكية واختارت بدلا من ذلك فرض عقوبات على شخصيات رئيسية في النظام. إذا فازت هاريس، فمن المحتمل أن

تسود سياسة الاستمرارية، بينما تزيد فوز ترامب من احتمالية إعادة فرض عقوبات اقتصادية شاملة، على الرغم من أن ذلك سيوازن مقابل خطر زيادة تدفقات المهاجرين إلى الولايات المتحدة.

الملاحظات:

بعد الرد الإسرائيلي على إيران، أصابت توقعات الوكالة بأن الرد كان يقتصر على أهداف عسكرية محددة بعيدا عن البنى التحتية للقطاع النفطي، لذا لم يتفاعل معها سوق الطاقة وهو ما أدى إلى انخفاض أسعار النفط إلى أكثر من 3 دولارات في تداولات يوم 2024/10/28.

نشرة تخصصية محدودة التداول تصدرها مؤسسة «غداً لإدارة المخاطر» في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاق صانع القرار عليها. ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور:-

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- ملخص تنفيذي: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها وتقوم المؤسسة فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- الملاحظات والتوصيات: وهي تمثل راي المؤسسة ورؤيتها للموضوع. وليس بالضرورة تبني المؤسسة للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: تقوم المؤسسة بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المؤسسة تتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المؤسسة حصراً.

الامر الرابع: يسر المؤسسة استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتين على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المؤسسة مستقلة ماليا واداريا بشكل كامل ولا تستقبل اي تبرعات او معونات.

IRAQ COPY

Iraq In Global Think Tanks